

مقدمة:

عرف النظام الرأسمالي منذ نشأته العديد من الاختلالات التي تآرجحت بين الشدة تارة والخفة تارة أخرى كنتيجة لتطور الرأسمالية التي انتقلت من المرحلة التجارية، إلى الصناعية ووصولاً إلى المالية الاحتكارية أين بدأ الحديث بقوة عن ضرورة العولمة بفرض الدول الرأسمالية الكبرى خطوة التحرير المالي وعولمة رأس المال حيث شهدت عدة أزمات في أواخر القرن 19م و القرنين 20م و 21م، تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب وقوعها .

و لعل أسوأها وأخطرها بعد أزمة الكساد الكبير 1929م الأزمة المالية الراهنة التي أصابت سوق الرهن العقاري الأمريكي ثم تحولت إلى أزمة مالية خانقة للاقتصاد الأمريكي لتنتقل بعد ذلك إلى باقي اقتصاديات العالم.

حيث حولت الأزمة الدول المتقدمة من مصدر تمويل لمشاريع التنمية في البلدان النامية إلى مصدر أزمة وقلق لهذه الأخيرة بسبب ما خلفته من عدم استقرار في الأسواق المالية الدولية التي كانت مصدر الأزمة، مما أثر على الخطط و المناهج التي رسمتها هذه الدول اعتماداً على ما كانت تحصل عليه سواء كعائدات لصادراتها السلعية أو السياحية أو كتدفقات مالية مختلفة.

الإشكالية: " ما مدى تأثير الأزمة المالية على البلدان النامية؟" .

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1- تعريف الأزمة المالية العالمية.

2- أسباب الأزمة: المباشرة و غير المباشرة.

3- نتائج الأزمة.

4- تأثير الأزمة على البلدان النامية

1- بطاقة فنية للأزمة المالية العالمية 2008:

• المكان: الولايات المتحدة الأمريكية.

• الزمان: ظهرت بوادر الأزمة في 2007 و انفجرت في سبتمبر 2008م.

• ميدان الأزمة: سوق الرهن العقاري.

• مظاهرها و أحداثها: تمثل أهم المظاهر في¹:

- جوان 2007، مصرف الاستثمار الأمريكي "Bear Steans" أول بنك يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

- جويلية 2008، اشتد الضغط على مؤسستي " Freddie Mac " و " Fannie Mae " الأمريكيتين المتخصصةين في إعادة تمويل القروض العقارية و أعلنت الخزينة الأمريكية عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.

- سبتمبر 2008، وضعت وزارة الخزانة الأمريكية مؤسستي " Freddie Mac " و " Fannie Mae " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- تفجرت الأزمة المالية العالمية بإعلان بنك " Lehmen Brothers " إفلاسه بعد عمر قارب المائة و الستين عاما.

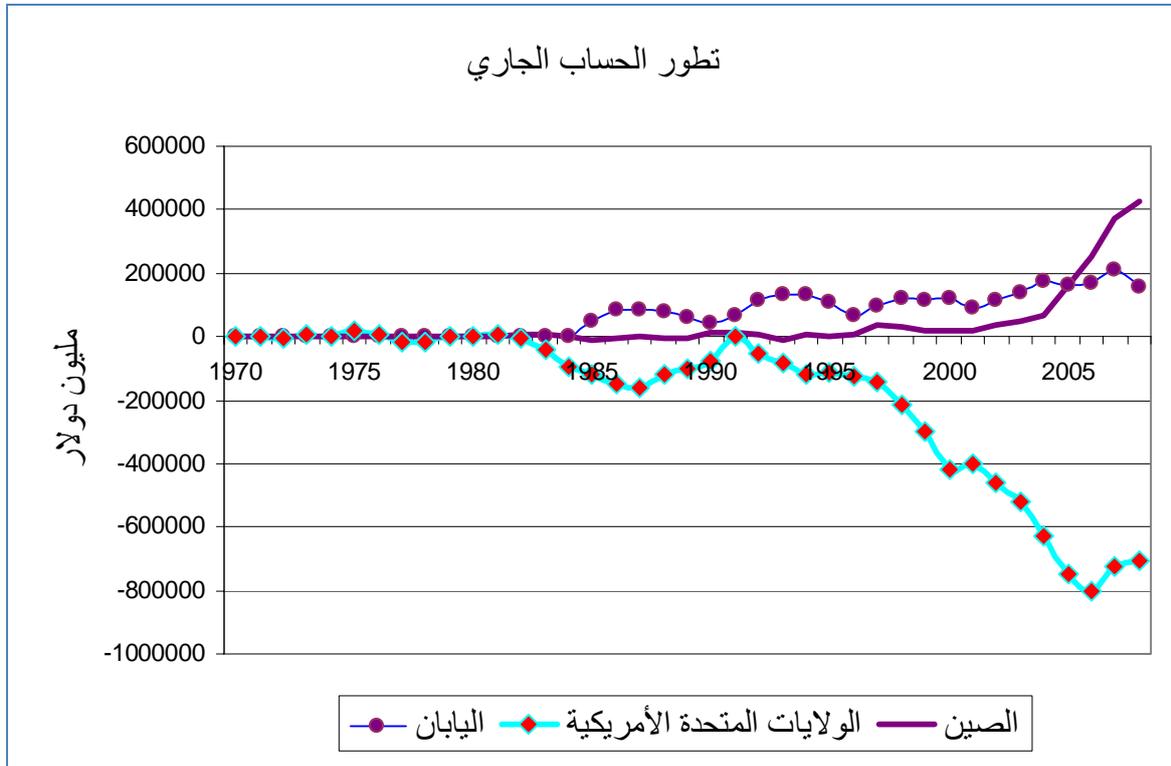
- أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية و هو بنك " Bank of America " شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو " Merrill Lynch " .

2- أسباب الأزمة المالية العالمية: تعددت أسباب الأزمة و منها ما كان بصفة مباشرة و أخرى غير مباشرة و يمكن إيجاز أهمها في²:

1-2 أسباب غير مباشرة: و تتمثل في:

- تدهور حالة الاقتصاد الأمريكي: خاصة بعد قرار الرئيس الأمريكي " ريتشارد نيكسون" في أوت 1971م القاضي بفصل العلاقة بين الذهب و الدولار بحيث أن القيمة الشرائية للدولار أصبحت تستمد قوتها من ملاءة الخزانة الأمريكية المعتمدة بشكل أساسي على قوة الاقتصاد الأمريكي التي بدأت في التناقص شيئاً فشيئاً.

شكل رقم (1) يبين تطور الحساب الجاري في الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، دائرة الإحصاءات، نوفمبر 2009.

من خلال الشكل يتضح لنا أن الحساب الجاري للاقتصاد الأمريكي بدأ في الانخفاض تدريجياً منذ 1971 م وعرف نسبة مرتفعة في العجز بلغت أوجها بعد عام 1995 م ليتفقم هذا العجز خلال 2005 م ويتواصل في الفترة (2007-2008)، في حين عرف كل من الحساب الجاري الياباني والصيني عكس ذلك أي أن هناك تطور وارتفاع ملحوظ مسجل فيهما.

- اتساع الهوة بين الفوائض النقدية والاستثمارات الحقيقية.

- الفقاعات المالية.

- الفساد الإداري و غياب الرقابة في المؤسسات المالية.

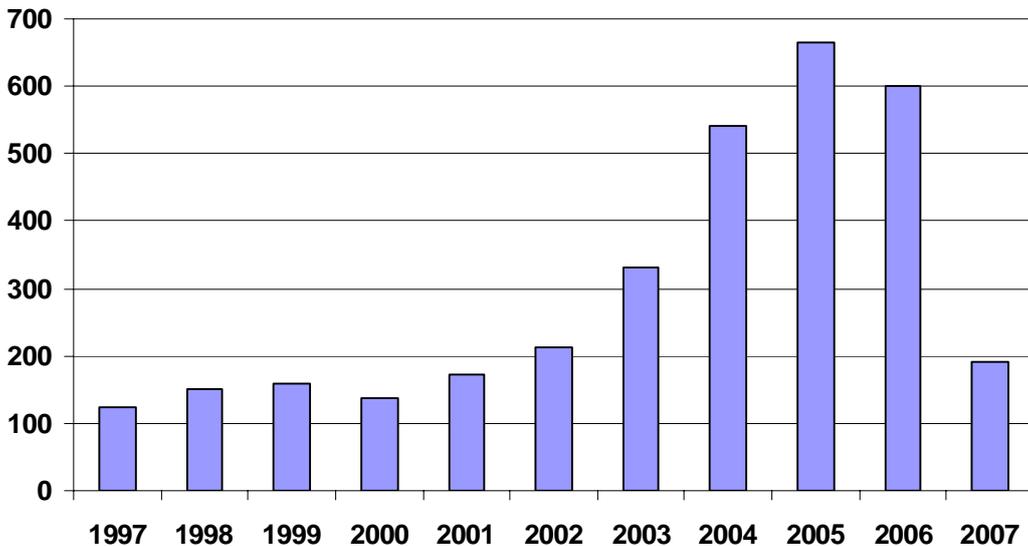
- غياب الأخلاق الاقتصادية: إن ما آلت إليه حالة الدول الرأسمالية يرجع بالدرجة الأولى إلى تجاهلها للعمل بالأخلاق في جميع مجالات الحياة ومنها الاقتصادية، فبتغيبها للأخلاق سادت الفوضى وعطل التنافس على أساس حسن السيرة و السلوك، إذ أصبح تصنيع السلاح المدمر اقتصاداً، إنتاج المخدرات والأغذية بدون مراعاة شروط الصحة ابتكاراً، عمليات تشويه البشر إبداعاً والعودة إلى تجارة الرقيق و الأطفال ربحاً، فانتشر الجشع و حب الذات و تغليب المصلحة الفردية و لمث أرباب العمل وراء المشاريع المربحة والمدراء وراء الصفقات المدرة للمكافآت دون التفكير في الاستقرار الاقتصادي ومصالح الجماعة و مستقبل الأجيال³.

2-2 الأسباب المباشرة للأزمة: وأهمها⁴:

- الإفراط في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة متغيرة و دون ضمانات كافية.
- تحويل القروض الممنوحة إلى سندات.
- التأمين على هذه السندات.
- هبوط قيمة العقارات.
- عجز الأفراد عن تسديد الديون.
- بسبب هذه العمليات المعقدة و كذا هبوط قيمة هذه العقارات بدءًا من عام 2007 أصبحت قيمتها اقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها .
- لم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية.
- نتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها.
- سيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع المودعين إلى سحب ودائعهم وهو ما انعكس سلباً على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية التي ضخحت ما تجاوز ال 500 مليار دولار ، كما أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام .
- توالى الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العجوزات ومنيت كثير من الأسواق بالخسائر وأصبح العامل النفسي مرتبط بالثقة في القطاع المالي برمته.
- فقد المستثمر الثقة في الأسواق ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية (تسنييد الديون) كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقي وكامل .

شكل رقم (2) يبين تطور حجم القروض العقارية الأقل جودة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1997 - 2007)

الوحدة: مليون دولار



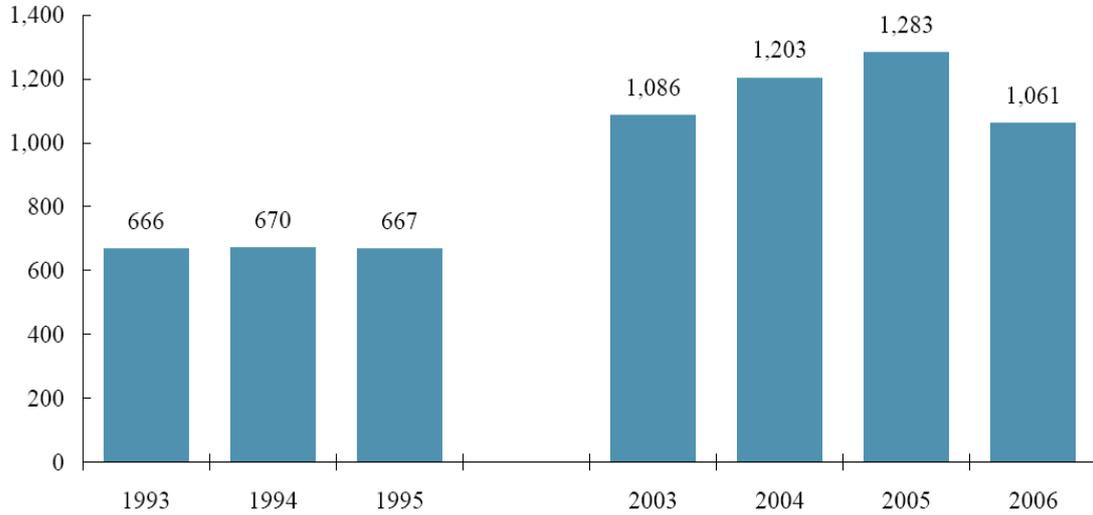
Source :Émissions de crédits immobiliers subprime (en mds de \$, source : Inside Mortgage Finance)

من خلال الشكل يمكننا القول إن القروض رديئة الجودة عرفت تطورا ملحوظا، خاصة بعد سنة 2000 م، لترتفع نسبة هذا التطور وتبلغ أعلى نسبة لها في سنوات 2004 - 2005 - 2006 م، بحوالي أكثر من 500 مليون دولار، لتتخفف من جديد سنة 2007 م بحوالي 200 مليون دولار فقط.

قامت المؤسسات المالية المقرضة بالتنفيذ على الرهون العقارية و فقد الآلاف من الأمريكيين منازلهم المرهونة لتتخفف بذلك أسعار العقارات و بالتالي زيادة مخاطر القروض العقارية التي مست حتى المنتظمين الذين توقفوا عن السداد حيث إن ما تبقى من أقساط على عقاراتهم أصبح يفوق بكثير القيمة الحالية لهم.

إن ارتفاع أسعار المساكن شجع الطلب عليها، حيث نمت مبيعات المساكن الجديدة في الولايات المتحدة بشكل متواصل بلغ أقصى مستوياته عام 2005 م، وعلى الرغم من ميل مبيعات المساكن الجديدة نحو الانخفاض في عام 2006 م إلا أن متوسط المبيعات خلال الفترة من بداية الألفية الثالثة حتى 2006 م كان أعلى بكثير من متوسط المبيعات قبل عام 1995 م كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (3): يبين تطور مبيعات المساكن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية بالألف



Source: Census Bureau

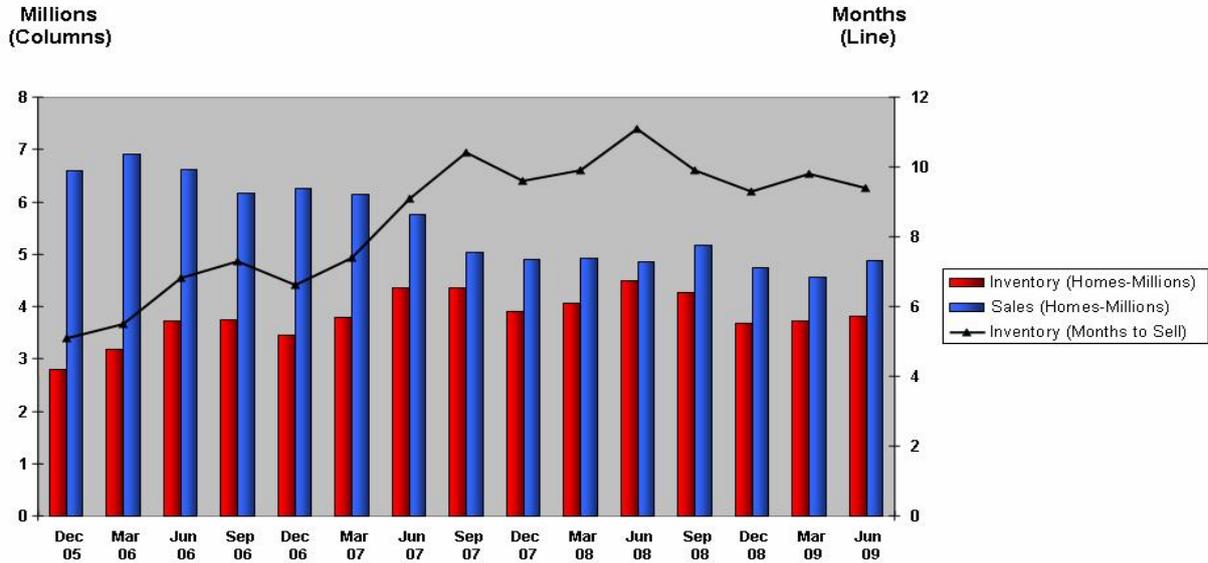
Source : Baker (2007) « *Housing Bubble Update : 10 Economic Indicators to Watch* », Center for Economic Policy and Research Issue Brief. February 2007.

ولعل أفضل ما يلخص الأزمة هو تقديم صورة مبسطة تمكن الإنسان العادي من فهمها ، بافتراض أن هناك عدة مباني تم وضعها مصطفة إلى جانب بعضها البعض إذا ما وقع أحدها وكرد فعل تتابعي تسقط البقية ، فكانت أشبه بصفوف قطع الدومينو. حيث نفترض ثلاثة صفوف من قطع الدومينو نضع صفين في الأمام و الثالث في الخلف ، إن سقط الصفان الأماميان سقط الصف الخلفي، إذ مثل الصف الأول المقترضين الذين لم تكن لهم القدرة على الدفع و استفادوا من قروض، أما الصف الثاني فمثلته معاناة المؤسسات المالية في الحفاظ على قيمة القروض و الديون بعد هبوط أسعار العقارات، ليمثل الصف الثالث الأدوات المشتقة التي أقدمت على شراءها صناديق الاستثمار.

شكل رقم (4): يبين تطور مبيعات المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (ديسمبر 2005 - جوان 2009

(م)

U.S. Existing Home Sales, Inventory, and Months Supply
December 2005 – June 2009



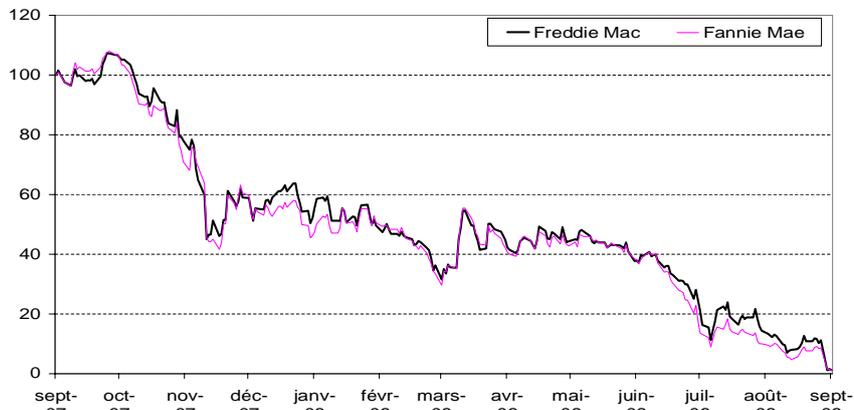
Each inventory figure (red or first column) represents the number of homes for sale at a point in time.
Each sales figure (blue or second column) is annualized based on the most recent month's rate of sale.
The inventory months to sell (black line) is how many months it would take to sell the existing inventory most recent sales rate.

Source Data: National Association of Realtors (NAR)

Source : www.wikipedia.org/wiki/sub_prime-Mortgage-crisis

يتضح لنا من خلال الشكل أن وتيرة بيع المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت ارتفاعا كبيرا في مارس 2007 م و تواصل هذا الارتفاع حتى منتصف عام 2008 م لتتخفف في أواخر 2009م، في حين في السنوات السابقة (2005-2006 م) كانت المبيعات متوسطة و السبب يرجع في ذلك إلى ازدهار القطاع العقاري الأمريكي خاصة عام 2006م أين كانت إمكانية الحصول على القرض واردة ودون مشاكل تذكر.

شكل رقم (5) تدهور أسعار " فريدي ماك " و " فاني ماي " من سبتمبر 2007 إلى سبتمبر 2008



Source : pansard-colloque-bush.ppt de cervepas.univ- paris 3 .fr.

من خلال الشكل يمكننا القول : إن الاكثيرات المتتالية لأسعار أسهم الشركتين العملاقتين لإعادة تمويل الرهون العقارية " فريدي ماك" و " فاني ماي" بداية من نوفمبر 2007 م، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها جعلهما تواجهان صعوبات خطيرة أدت بهما إلى حافة الاكثير لتعلن الحكومة ممثلة في وزارة الخزانة الأمريكية في 07 سبتمبر 2008 م وضعهما تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلتهما المالية.

جدول يبين المبالغ الإجمالية للمنتجات المشتقة حول العالم

المبلغ الإجمالي	نوع المشتق
548 ألف مليار دولار	مشتقات القرض
أكثر من 596 ألف مليار دولار	القيمة الاسمية للمنتجات المشتقة
أكثر من 58 ألف مليار دولار	عقود المبادلة على التعثر
أكثر من 56 مليار دولار	المنتجات المشتقة لعمليات الصرف
حوالي 9000 مليار دولار	المنتجات المشتقة على السلع
حوالي 85 مليار دولار	منتجات مشتقة مرتبطة برأس المال المساهم
أكثر من 71 ألف مليار دولار	منتجات مشتقة غير مقيدة أو مسجلة

المصدر: www.fre.habitants.org/nouvelles/infos_globales/la_bulle_des_produits_dérivés.org/

من خلال الجدول يمكننا القول: إن المبالغ الإجمالية المسجلة لمختلف أنواع المشتقات كبيرة جدا وهي تفوق بكثير الناتج الحقيقي العالمي فمبلغ 1144 ألف دولار يعادل حوالي 22 مرة الناتج الإجمالي العالمي، حيث شهد سوق المنتجات المشتقة نموا متسارعا و كبيرا خاصة مع التفكيك الكبير للأسواق العالمية للقروض الذي بدأ في جويلية 2007 م مع انهيار مؤسستي الرهن العقاري العملاقتين بالولايات المتحدة الأمريكية "فريدي ماك" و "فاني ماي" في سبتمبر 2008م.

3- نتائج الأزمة: كان لأزمة الرهن العقاري نتائج طالت جميع الدول بما فيها النامية و تمثلت أهمها في:

- حدوث خسائر في أصول البنوك العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري و انخفاض أسعار الأسهم.

- انخفاض قيمة الدولار عالميا و بالتالي قيمة العملات المرتبطة به.

- انخفاض مساعدات الدول الصناعية للدول النامية بسبب التركيز لإنقاذ الدول الصناعية و هو ما أدى إلى تضخم مشكلات العالم النامي الاقتصادية.

- توقف العديد من المشاريع الإنمائية في دول العالم الثالث نتيجة عجز المساهمة من قبل الدول الصناعية الكبرى المنهارة اقتصاديا.

4- تأثير الأزمة المالية على البلدان النامية: تأثرت اقتصاديات الدول النامية بالأزمة المالية العالمية بصفتها جزءا من المنظومة

الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل التكامل المالي الدولي و محاولة الدول النامية الانفتاح على أسواق رأس المال العالمية، حيث ارتبطت هذه الآثار بما سببته الأزمة من أضرار للأسواق المالية المتقدمة بصفتها مصدر لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية خاصة المستدامة التي تبنتها البلدان النامية منذ فترة طويلة.

ومما أثبتته الأزمة الأخيرة أن البلدان النامية مقسمة بدورها إلى مجموعات فالصين وفقا للمعيار الاقتصادي تصنف على أنها دولة متقدمة و قوة اقتصادية لها مكانتها العالمية، حيث سجلت مع الهند معدلات نمو سنوية لعام 2009 لا تحلم بها دول أخرى حتى

في فترات الرخاء والتوسع الاقتصادي، لكنها مازالت متأخرة من الناحية الاجتماعية، وتشكل الدول النفطية كالماليزيا وإفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية المجموعة الثانية، أما المجموعة الثالثة فهي الدول الفقيرة التي تعتمد على المساعدات المالية و تعاني منذ أمد درجات فقر مرتفعة.

يمكن تبيان أهم الآثار والانعكاسات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على الدول النامية فيما يلي:

4-1 أسباب و ظروف تأثير الأزمة المالية على البلدان النامية: لقد تركزت أغلب الأزمات المالية، خاصة في التسعينات في الأسواق المالية الناشئة و التي ظلت تحصد نتائجها السلبية لأمد طويل مما أثر على جهود التنمية التي بذلتها هذه الدول أملا في التخفيف من أوضاعها الاجتماعية المزرية، ولعل الخصائص و المواصفات التي تتميز بها البلدان النامية جعلتها أكثر عرضة لمثل هذه الأزمات وأهمها:

- قلة المعلومات المتوفرة للمستثمرين عن الأحوال في هذه البلاد قد تدفع بعضهم إلى مجرد الاكتفاء بتقليد سلوك من يعتقدون بأنهم أكثر دراية و معرفة بالأحوال منهم القابلية الشديدة للعدوى وانتقال آثار الأزمات من بلد إلى آخر و ذلك بسبب عدم توفر المعلومات الكافية للتمييز بين الأوضاع الحقيقية لمختلف البلاد، ففقدان الثقة في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى فقدانها في بلاد أخرى على الرغم من اختلاف الظروف و قلة المبررات و قد زادت السرعة التي يمكن أن يتحرك بها رأس المال في أسواق المال من خطورة الظاهرة.

- صغر حجم أسواق البلدان النامية مقارنة بحجم التدفقات الرأسمالية الدولية يجعلها أكثر عرضة للتقلبات حيث إن تغيرات صغيرة نسبيا في التدفقات الرأسمالية - بالمعايير الدولية- يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في أسعار الأصول.

و تراكم الديون قصيرة الأجل، ففي حالات الفورات الاقتصادية غالبا ما يتم تداول التدفقات الرأسمالية الوافدة بأسلوب يؤدي إلى الإفراط في الاعتماد على الاقتراض بالعملة الأجنبية وتراكم الدين قصير الأجل إما من جانب البنوك نفسها (كما حدث في حالة كوريا و تايلاند) أو من جانب الشركات و المؤسسات مباشرة مثل (اندونيسيا) ، يمكن لنظام مالي و مصرفي قوي تفاعلي مثل هذه المشاكل و ذلك بملاحظة إجراءات الحيطة المطلوبة بتحديد مدى و حجم التزاماته بالعملة الأجنبية و ذلك عن طريق تحديد اقتراضه المباشر و كذلك عند إقراضه للشركات و المؤسسات المحلية ذات الالتزامات الكبيرة بالعملة الأجنبية .

- وجود ضمانات حكومية ضمنية في البلدان النامية يشجع على الاقتراض غير الرشيد لهذه البلدان مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات بسبب تجاهل الدائنين للأوضاع المالية الفعلية للبنوك التي انتهجت سلوك تهورى بوجود هذه الضمانات.

- المخاطر التي تلازم العديد من الأسواق الناشئة سواء كانت داخلية كقلة التنظيم و ضعف المنتجات ببورصاتها، أو الخارجية أين تلعب المضاربة الخارجية التي يقوم بها الوسطاء والمضاربون الأجانب في أسواق الرساميل عبر الأسواق النقدية والبورصات وأسواق الصرف الوطنية و الدولية دورا مهما في تصعيد حالات التوتر و التقلبات التي من شأنها أن تحدث اختلالات بالأسواق بسبب إشاعة الخوف و انتشار عدم الاستقرار.

- استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية و التجارية و المالية و الثقافية .

- لجوء العديد من الحكومات و الأفراد و الشركات إلى إيداع فوائضهم المالية من النفط في المصارف الأوروبية و الأمريكية، حيث يتم التداول الآن بأرقام خيالية من الأموال العربية في الخارج على شكل إيداعات أو استثمارات أو سندات خزائنة أو أسهم، في حين تحاط الأرقام الحقيقية بسرية تامة. (خاصة الحسابات في المصارف حيث تشير الأرقام إلى وجود 283000 حساب

مصري) لعرب غير مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها و تقول بعض الأرقام أن مجمل التوظيفات و الودائع السعودية التابعة للحكومة و مؤسسات خاصة أفراد يقارب 500 مليار دولار يقابلها 205 مليار دولار لدول التعاون الخليجي.

- السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، وهي الارتكان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم واستمرار عملية التكيف السلبي على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و العلمي ... إلخ وما يعنيه من تعمق التبعية بكل أنواعها.

4-2 أهم المحاور التي طالتها الأزمة في الاقتصاديات النامية: تأثرت اقتصاديات الدول النامية بهذه الأزمة بأشكال و أنماط مختلفة و يمكن توضيح تأثيراتها على الدول النامية بشكل عام من خلال بعض العناصر وهي⁵:

* **ضعف المؤسسات المصرفية و انخفاض قدرتها على الإقراض:** رغم أن ارتباط و علاقات الكثير من المؤسسات المصرفية في الدول النامية بالمؤسسات المالية الدولية هي علاقات محدودة، إلا أن الخوف و الرعب سيطر على هذه المؤسسات بمجرد إعلان وقوع الأزمة في الولايات المتحدة مما ولد أوضاع استثنائية في هذه المؤسسات و خلق تأثيرات سلبية على أداؤها كما يلي:

- الابتعاد عن منح القروض التي تدعم المؤسسات و تعزز رؤوس أموالها في مواجهة الأزمة .

- انخفاض الاستثمار و تسجيل معدلات نمو متدنية و زيادة في معدلات البطالة ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب و بالتالي تراجع معدل النمو الاقتصادي بسبب تخفيض المؤسسات المصرفية لعمليات الإقراض في الدول النامية للأفراد و المؤسسات المحلية.

- تراجع الإيرادات الحكومية التي تعتمد على النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة مما يقود إلى إضعاف قدرة الحكومة في خلق أدوات جديدة لمحاربة الفقر.

- انخفاض حجم رأس المال المالي الدولي في الدول النامية بعد سحب المستثمرين له من تلك الدول لقناعتهم بأن وقوع الأزمة المالية العالمية قد جعل الاستثمارات في الدول النامية أكثر مخاطرة من استثمارات أخرى في الدول المتقدمة (مثل الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية).

* **تراجع عوائد التصدير:** من المعروف أن الكثير من الدول النامية قد أسست جزءا كبيرا من اقتصادياتها اعتمادا على الصادرات Export. و إن كانت نظمها المالية بعيدة عما يجري في النظم المالية العالمية المتقدمة التي دخلت اقتصادياتها مرحلة الركود، فإنه لا يمكن إغفال الحقيقة المرة وهي التأثير السلبي لهذه العوائد المتحققة في الدول النامية من الصادرات مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي لها.

و قد توقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو في التجارة العالمية من 7.4% سنة 2006 م إلى 2.1% في أواخر عام 2009 م . و ترجع أهم مصادر هذا الانخفاض إلى:

** **تراجع الطلب على السلع و انخفاض أسعارها:** خلال السبع سنوات الماضية ساهمت الكثير من البضائع المصدرة كالنفط ، النيكل ، النحاس و البلاتين بشكل جوهري في تحقيق معدلات نمو جيدة في عدة دول و كنتيجة طبيعية لحالة الركود التي أصابت الدول المتقدمة قل الطلب على السلع خاصة و أن جزءا كبيرا من واردات الولايات المتحدة هي من الدول النامية ، مما أثر في أسعار البضائع التي بدأت في الانخفاض منذ شهر سبتمبر 2009 م ، حيث تراجع سعر برميل النفط بأكثر من 70% خلال النصف الثاني من 2008 م و اتجهت أسعار البضائع الأخرى بنفس الاتجاه من التراجع و الانحدار مما انعكس بصورة سلبية على ميزان مدفوعات الدول النامية بإحداث عجز فيه، و سببت ضغوطا كبيرة للحسابات التجارية للدولة، كما خفضت قيمة العملات مقابل الدولار.*

**** تراجع الطلب السياحي:** تعد السياحة أحد أهم القطاعات التي تحقق إيرادات و عوائد العملة الصعبة في الدول النامية و كغيره من القطاعات الاقتصادية فقد كان للأزمة المالية العالمية تأثير واضح بعد انخفاض حالات السفر لأغراض الأعمال منذ سبتمبر سنة 2008 م، خاصة بالنسبة للأسواق التي تعتمد على السياحة من أوروبا كمصر، دول شمال إفريقيا ودبي إذ تشير الأرقام الأولية إلى هبوط كبير يقدر بأكثر من 20% في الحركة السياحية إلى البلدان العربية مما أثر سلبا على قطاعات اقتصادية تعتمد على السياحة مثل: الفنادق و النقل، إضافة إلى عزوف الأفراد عن الإنفاق على السلع الكمالية والترفيهية، كذلك انخفاض الطلب على قروض الرهن العقاري من أجل الحصول على بيوت ثانية في دول أخرى لقضاء الإجازات فيها.

*** تراجع التدفقات المالية إلى الدول النامية:** لعبت التدفقات النقدية بمختلف أشكالها من بقية دول العالم المتقدمة إلى البلدان النامية دورا كبيرا في تسهيل و تسريع و وتيرة النمو الاقتصادي، التجارة والتنمية التي تعد أهم تحدي لهذه الدول و تتضمن هذه التدفقات:

- مساعدات التنمية الرسمية.
- الاعتمادات التجارية.
- التدفقات الاستثمارية.
- الحوالات المالية من الخارج.

إن جميع العناصر المذكورة تقلصت بصورة جوهرية في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية و أدت إلى انعكاسات سلبية على اقتصاديات البلدان النامية كما يلي:

- فيما يتعلق بمساعدات التنمية الرسمية التي لم تصل يوما ما إلى المستوى المأمول حيث ألزمت الدول المتقدمة نفسها بتقديم 0.7% على الأقل من ناتجها القومي كمساعدات للدول النامية في مونتيري عام 2002 م، غير أنه في المؤتمر الدولي الذي عقد في الدوحة سنة 2008 م لمتابعة ومراجعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، تبين أن قلة صغيرة فقط من الدول المتقدمة التزمت بتعهداتها دعم وأعدت أغلب الدول المتقدمة إلزام نفسها بالإبقاء و المحافظة على تعهداتها السابقة بالمساعدة على تمويل التنمية في الدول النامية و العمل على تسريع ذلك قدر المستطاع.

- أشارت المؤشرات المسجلة في الدول النامية إلى تراجع واضح و كبير في التحويلات الخارجية لعمالتها المهاجرة بالخارج خاصة أولئك العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، بعد أن عرفت تزايدا و تناميا خلال السنوات الأخيرة و صارت من أهم التدفقات المالية إلى الدول النامية حيث تجاوزت مبلغ 240 مليار دولار عام 2007 م وهو مبلغ يفوق بمرتين حجم المساعدات التي تدفقت إليها.

جدول يبين إجمالي التحويلات المالية للدول العربية (سنة 2007 م):

إجمالي التحويل	البلد
5.9 مليون دولار أمريكي	مصر
5.7 مليون دولار أمريكي	المغرب
5.769 مليون دولار أمريكي	لبنان
2.934 مليون دولار أمريكي	الأردن
2.9 مليون دولار أمريكي	الجزائر
1.7 مليون دولار أمريكي	تونس
1.3 مليون دولار أمريكي	اليمن
0.8 مليون دولار أمريكي	سوريا
0.598 مليون دولار أمريكي	الضفة الغربية و قطاع غزة
0.043 مليون دولار أمريكي	عمان

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: كريستينا برينت، طارق الحق، نوار كمال، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام و الحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2009 م، ص 17. من خلال الجدول يمكننا القول: إن إجمالي التحويلات عرف مستويات مرتفعة حتى أن هذه النسبة تفوق و بالذات في دول المغرب العربي، مصر، السودان، الأردن ولبنان إجمالي ما تحصل عليه هذه البلدان من معونات أجنبية أو استثمارات خارجية مباشرة.

جدول يبين إجمالي التحويلات المالية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية

النسبة	السنة	البلد
24.0%	2007	لبنان
18.5%	2007	الأردن
14.9%	2007	الضفة الغربية و قطاع غزة
9.5%	2006	المغرب
5.0%	2006	تونس
5.7%	2007	اليمن
3.8%	2006	جيبوتي
2.2%	2007	سوريا
2.2%	2006	الجزائر
0.1%	2006	عمان

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: كريستينا برينت، طارق الحق، نوار كمال، مرجع سبق ذكره ص 18.

ما يمكن ملاحظته من الجدول: أن هذه التحويلات لها تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بهذه الدول و تتميز عن باقي التدفقات الأخرى باستقرارها النسبي ، فضلا عن دورها في تحسين الجدارة الائتمانية الدول المستقبلية الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية.

- أما فيما يخص التدفقات الاستثمارية من القطاع الخاص إلى الدول النامية فإنها لا محالة تراجعت بسبب اتجاه المستثمرين إلى تحريك استثماراتهم نحو الأسواق الأكثر أمانا و هو ما يؤثر في إمكانية حصول الدول النامية على بعض الديون من مؤسسات القطاع الخاص المستثمرة في هذه البلدان.

3-4 تأثير الأزمة المالية على الاقتصاديات الناشئة الآسيوية: بدت دول آسيا الناشئة في وضع أفضل لمواجهة الأزمة المالية العالمية و ذلك بفضل احتياطاتها الوقائية و أطر سياساتها المحسنة و الميزانيات العمومية القوية لقطاعي الشركات و المصارف، لكن مع انهيار بنك " ليمان براذرز" في منتصف سبتمبر و ما أعقب ذلك من زيادة في النفور من المخاطر العالمية، أدى ذلك إلى امتداد الأزمة إليها و أثرت الاضطرابات في الكثير من أسواقها حيث تعتبر الصين كنموذج للاقتصاديات .

***تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الصيني:** لا يمكن لمنصف أن ينكر أن الصين تمكنت خلال الثلاث عقود السابقة على الأزمة المالية من تحقيق طفرة هائلة من التقدم الاقتصادي و أصبحت بمثابة " ورشة صناعية" عالمية حيث أطلقت العنان لسيل من الصادرات رخيصة الثمن إلى شتى أسواق العالم، وأهلها هذا لتحل مكان الصدارة بالنسبة للكيانات الاقتصادية الناشئة، بل أضحت قريبة من احتلال مكان الصدارة أيضا على مستوى الاقتصاديات المتقدمة.⁶

ولكن على الرغم من هذا ، فقد تأثرت الصين بالأزمة المالية العالمية تأثيرا كبيرا سواء فيما يتعلق بمعدلات نمو الاقتصاد الصيني أو فيما يتعلق بما تملكه كاحتياطي نقدي من العملات الحرة بين دول العالم ، أو على صعيد حجم التجارة الخارجية لها مع هذه الدول ، أو حتى بسبب ما تملكه من سندات الخزانة الأمريكية.⁷

فيما يتعلق بمعدلات نمو الاقتصاد الصيني فقد تراجعت هذه المعدلات إلى ما دون نسبة 10% في نهاية الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2008 م و ذلك لأول مرة منذ نهاية سنة 2005 م تأثرا بالأزمة المالية ، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغت نسبته 9.9 % خلال الفترة ما بين يناير إلى سبتمبر 2008 م ، في مقابل 12.2% للفترة ذاتها من سنة 2007 م و كانت نسبة التراجع 9% فقط في الربع الثالث وحده من سنة 2008 م انخفاضاً من 10.4% في الأول من تلك السنة.

و اتجه الاقتصاد الصيني نحو التباطؤ بعد أن سجل قطاع الإنتاج الصناعي زيادة نسبتها 2.1 % تراجعاً من زيادة بنسبة 3.16% في نفس السنة، كل هذا أثر على البورصة الصينية بشكل مباشر، حيث خسرت تداول الأوراق المالية 65% من قيمتها و تراجعت مبيعات العقارات وتوقع محافظ الاقتصاد.

البنك الصيني تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2009 إلى (8 - 9) مما يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الصيني في ضوء الأبحاث و الدراسات على أن معدل النمو الملائم للاقتصاد الصيني يقع في حدود 8% كحد أدنى يحافظ على توفير فرص العمل الملائمة لامتناس الزيادة في عدد السكان الذين يبلغون سن العمل و يكافح البطالة.

على صعيد الاحتياطي النقدي و على الرغم من أن الصين تجاوزت اليابان منذ نهاية 2006 م وأصبحت تحتل مكان الصدارة في العالم بتملكها 1.91 تريليون قبيل الأزمة من 1.53 تريليون دولار سنة 2007 م بزيادة نسبتها 48% عما كانت تملكه من النقد الأجنبي في نهاية 2006.⁸

في حين لم يتجاوز الاحتياطي النقدي لدى اليابان 978 مليار دولار و هو ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد الصين إذ ساعدها هذا الأخير - الاحتياطي النقدي للصين خلال الأزمة - على عرض مساعداتها على تايوان لاجتياز أزمته المالية و سمحت لبنوكها بمنح قروض ميسرة لجميع الشركات التايوانية على الأراضي الصينية⁹.

و مع هذا فإن أرقام البنك المركزي الصيني كشفت عن تراجع في حجم زيادة احتياطي النقد الأجنبي لدى الصين بسبب الأزمة المالية العالمية من 44.5 مليار دولار في المتوسط عن كل شهر خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2008 م إلى 21.5 مليار دولار خلال شهر سبتمبر 2008 م أي بتراجع بأكثر من 50 % عن الأشهر السابقة عليه¹⁰.

و فيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية و رغم أن معدلاتها قد ارتفعت لدى الصين بدرجة كبيرة ، حيث بلغت صادراتها في شهر سبتمبر 2008 م 136.4 مليار و بلغت قيمة وارداتها 107.1 مليار دولار بزيادة بلغت 21 % في هذا القطاع في سنة 2007 م و مع هذا فقد بلغ الفائض التجاري للصين خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008 م حوالي 180.9 مليار دولار بانخفاض نسبته 2.6 % عن الفترة المماثلة من سنة 2007 م و إن ظل ميزان المدفوعات لدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكي يبنى مع ذلك عن عجز تجاري مع الصين يبلغ 200 مليار دولار سنويا. و أخيرا و على نطاق مساهمة الصين في سندات الخزنة الأمريكية فقد أصبحت أكبر مالك لهذه السندات على مستوى العالم بقيمة 1.3 تريليون دولار أمريكي متقدمة في ذلك على اليابان التي احتلت المركز الثاني بتريليون دولار أمريكي¹¹.

و هكذا يتضح لنا كيف تأثرت الصين بالأزمة المالية العالمية بصورة كبيرة، مما دفعها إلى التدخل بصورة مباشرة من خلال خطة تحرك هدفت منها إلى زيادة الإنفاق الحكومي على مجالات شتى للبنى التحتية لتشجيع الطلب على الاستهلاك المحلي في محاولة جادة للتغلب على الآثار السلبية للركود الاقتصادي الذي حل بالاقتصاد العالمي¹².

4-4 تأثير الأزمة المالية على البلدان العربية: إن تأثر الاقتصاديات العربية بالأزمة المالية العالمية مرتبط أساسا بحالة الكساد التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي و بالوقت الذي ستستغرقه، فرغم تصريحات المسؤولين بأن اقتصاديات دولهم بعيدة عن التأثيرات المباشرة للأزمة دون إعطاء بيانات أو أرقام واضحة عن وضعيتها المالية خصوصا ما تعلق بحجم و طبيعة استثماراتها الخارجية، إلا أن ذلك لا يعني أن الاقتصاديات العربية محصنة من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، فالعولمة الاقتصادية جعلت الأسواق في العالم سريعة التأثير بما يحدث و بالتالي لا يمكن وضع حدود جغرافية معينة لهذه الأزمة .

و تختلف الانعكاسات و التأثيرات للأزمة باختلاف طبيعة اقتصاديات الدول العربية و تركيبها البنوية كما يأتي¹³:

***تأثير الأزمة المالية على الاقتصاديات الخليجية و الدول العربية المصدرة للنفط:** وهي المجموعة الأولى و تضم الاقتصاديات الخليجية التي تتميز بأسواقها المالية النشطة و تعتمد بالإضافة إلى بعض الدول العربية على صادرات الطاقة من بترول و غاز كعائد لتعزيز سيولة بنوكها، و برز تأثيرها بعد خسارة ما يزيد عن 50 % من مستثماتها المحلية أو العالمية حكومات و أفراد نتيجة الركود العالمي انخيار أسعار الطاقة أو بخسارة فوائضهم المالية المودعة في البنوك الأجنبية و كعينة لدول هذه المجموعة سنتناول الاقتصاديات التالية:

****تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الليبي:** يواجه الاقتصاد الليبي سلسلة من التحديات باعتباره يستورد أكثر من 75 % من احتياجاته الغذائية أما قطاعات السياحة والزراعة فلا تستوعب أكثر من 4 % من العمالة ولا تساهم إلا بنسبة 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن الاقتصاد الليبي لا يزال اقتصادا ريعيا كما أن نسبة البطالة تمثل حوالي 17 % و تمثل صادرات النفط حوالي 80 % من الصادرات الليبية حيث بلغت 36.6 مليار دولار سنة 2005 م ، في حين كان معدل النمو في

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا في حدود 6.7 % سنة 2004 م لينخفض إلى 6.50 % سنة 2005 م ، بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في شهر جوان 2006 م إلى 54.5 مليار دولار ، غير أنه لم يتجاوز 45 مليار دولار سنة 2008 م نتيجة انهيار الأسعار ، أما قطاع الاستثمار فإن 80 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة نحو قطاع النفط في حين أن 20 % فقط من تلك الاستثمارات الأجنبية هو من نصيب القطاعات الاقتصادية الأخرى و بلغت الاحتياطات من العملة الأجنبية في نهاية 2006 م حوالي 50 مليار دولار كل هذه المعطيات جعلت الاقتصاد الليبي يواجه تحديات صعبة فرضتها عليه الأزمة المالية كما يلي¹⁴:

- دخول الاقتصاد الليبي مرحلة الركود و الانكماش ، مما أثر سلبا على التجارة الخارجية و التي من المتوقع استمرارها لفترة طويلة نسبيا.

- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يتوقع أن يتأثر حجم التجارة بين ليبيا والدول الغربية والنامية في الأجلين القصير و الطويل.

- تدهور الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 147 دولار في شهر فيفري إلى 33.87 دولار للبرميل في 19 ديسمبر 2008 م ، و لا زال يتأرجح بين (34 - 43) دولار للبرميل، مما سينعكس سلبا على وضعية الاقتصاد الليبي الذي يعتمد أساسا على العائدات النفطية.

****تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد السعودي:** فقد افتتحت سوق المال السعودية (البورصة الأكبر في العالم العربي) مداولاتها الأربعاء 8 أكتوبر بتراجع تجاوز 5.7 بالمائة للمرة الأولى منذ أكثر من 52 شهراً، لكن "السعودية" لن تتأثر كثيرا بتداعيات هذه الأزمة، لأن موجودات مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي) تجاوزت حسب المصادر الصحفية مستوى 1.6 تريليون ريال (ما يعادل 433 مليار دولار) لأول مرة على الإطلاق خلال شهر أوت 2008.

****تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد المصري:** حقق الاقتصاد المصري نجاحا محليا إجماليا ومعدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الثلاثة الماضية، بلغت 6.8 %، 7.1 %، 7.2 % خلال السنوات 2006، 2007، 2008 م على التوالي و يقدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 783.2 مليار جنيه ، إلا أن الأزمة أدت إلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد المصري نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ليتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%، ويتوقع أن يصل إلى (3 - 4) % خلال السنة الحالية 2009 م ، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث أن 75% من الناتج المحلي الإجمالي يتأتى من التبادل التجاري و نحو 32 % من الصادرات المصرية موجهة نحو الولايات المتحدة في حين أن 32.5 % من الواردات مصدرها أمريكا وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أوروبا و أمريكا و تمثلت أهم تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصري في¹⁵:

- تراجع مؤشر البورصة المصرية يوم 8 أكتوبر بنسبة 11.8%.

- بلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من 04 مليار دولار خلال سنة 2008 م، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية ، حيث تراجعت الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار ، ففي ظل الانكماش العالمي سيقبل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها .

- من ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير و نظرا لانخفاض الطلب ستخضع المصانع من إنتاجها مما سيقبل من حوافز العاملين و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمنتجات مما يزيد من تفاقم حالة الركود في الأسواق.

- انخفاض تحويلات العمال المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون دولار ، كما يتوقع أن تنخفض الإيرادات السياحية خلال سنة 2009 م بأكثر من 02 مليار دولار مما سينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات ، الأثاث ، الصناعات الغذائية، الصناعات الحرفية).

- تراجع إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية، خاصة مع تسجيل نسبة انخفاض قدرها 25 % في إيرادات القناة للربع الأول من سنة 2009 م و بالنسبة للأثر الإيجابي على الميزان التجاري فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو 04 مليار دولار ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصري والذي انخفضت قيمته مقابل الدولار من 530 قرشا إلى 550 قرشا و بالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب و الجمارك و حصيلة الخوصصة و ستزيد النفقات العامة على الرغم من توقع انخفاض فاتورة دعم السلع

**** تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:** إن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية الحالية ظهر جليا بعد انخفاض أسعار البترول حيث تمثل الصادرات النفطية نسبة 98.01 % من إجمالي الصادرات الوطنية و هو ما يجعل قطاع المحروقات يتصدر قائمة أهم مصادر الدخل الوطني، فانخفاض أسعار البترول المفاجئ كما ذكرنا سابقا سيكون له الأثر على وضع الموازنات العامة القادمة و على معدلات النمو فضلا عن تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية التي تعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل مشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية المختلفة، فاستمرار الأزمة لفترة طويلة نسبيا سيكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الجزائري يمكن تلخيصها في النقاط الآتية¹⁶:

- إن الزيادة المطردة في عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم .
- انخفاض حاد لمداخيل الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة حيث يتم فوترة الصادرات التي تفوق 98 % بالدولار، بينما يتم تقييم 50 % من الواردات باليورو .

- إن توظيف 43 مليار دولار من احتياطياتنا الأجنبية في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتعدى 0.2 % ، في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار و ارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي سيؤدي إلى خسارة ما يقارب ثلث احتياطياتنا من الصرف الأجنبي.

- إن دخول الاقتصاد العالمي في كساد سيؤدي حتما إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة والمحروقات بشكل حاد مما سيؤدي إلى تراجع وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الحمائية.

- ارتفاع فاتورة الواردات السنوية للجزائر التي قاربت 40 مليون دولار نهاية 2008 م، وهذا نتيجة الاتجاه التضخمي على الصعيد العالمي والنتائج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة في البنوك والأسواق المالية و التي لا يقابلها إنتاج حقيقي.

نتائج البحث: من خلال ما سبق يمكننا القول إن تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية برز في النقاط التالية:

✓ انخفاض مساعدات الدول الصناعية للدول النامية بسبب التركيز لإنقاذ الدول الصناعية و هو ما أدى إلى تضخم مشكلات العالم النامي الاقتصادية.

✓ ارتفاع نسب معدلات البطالة في الدول الصناعية و أكثر منها في الدول النامية.

✓ توقف العديد من المشاريع الإنمائية في دول العالم الثالث نتيجة عجز المساهمة من قبل الدول الصناعية الكبرى المنهارة

اقتصاديا.

خاتمة:

إن أزمة الرهن العقاري التي ظهرت أول الأمر في البلدان المتقدمة لحقت بالاقتصاد العالمي في جميع مجالاته وتسببت في إحداث آثار اقتصادية حادة ترجمته حالة الركود الذي ألم بالاقتصاديات ، إذ تأثرت البلدان النامية تأثراً بالغاً نتيجة الانتشار الواسع للجوع ، الفقر، ارتفاع معدلات البطالة و عدم الاستفادة من التعليم ، الصحة و الحماية الاجتماعية غير الكافية في غالبية هذه البلدان ،لذا كانت الخسارة كبيرة خاصة و أن هذه الدول غير قادرة على تقديم برامج تحفيزية كما فعلت الدول المتقدمة بسبب مواردها المالية المحدودة ، مما سيؤدي في الأخير إلى تهميش ووقف التقدم الذي تم تحقيقه في إطار الأهداف التنموية للألفية الثالثة في البلدان النامية.

إن الأزمة المالية العالمية حولت الدول المتقدمة من مصدر تمويل لمشاريع التنمية في البلدان النامية إلى مصادر أزمة و قلق لهذه الأخيرة بسبب ما خلفته من عدم استقرار في الأسواق المالية الدولية التي كانت مصدر الأزمة ، مما أثر على الخطط و المناهج التي رسمتها هذه الدول اعتماداً على ما كانت تحصل عليه سواء كعائدات لصادراتها السلعية أو السياحية أو كتدفقات مالية مختلفة.

الهوامش والمراجع:

- 1- أشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية" ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ،القاهرة، الطبعة الأولى 2009، ص 15- 16.
- 2- للمزيد من التفاصيل يرجى النظر في:
- علي لطفي ، الأزمة المالية العالمية - الأسباب - التداعيات - الواجهة ، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر " تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ، أبريل 2009 م، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010 م ،ص ص 07-11.
- أحمد زغدار ،فصول الأزمة المالية العالمية :أسبابها ،جذورها ،وتبعاتها الاقتصادية ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المصرفية المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 05-06 ماي 2009 م ،ص ص 04-06.
- متولي عبد القادر ، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر عمان، الطبعة الأولى 2010، ص ص 336-339.
- كتاف شافية و علقمة مليكة ، التمويل المهيكل و أدواته المالية الحديثة و دورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 20-21 أكتوبر 2009 م ، ص ص 17-18.
- 3- أحمد مهدي بلوافي ، الأبعاد الفكرية و الأخلاقية للأزمة المالية العالمية ، ورقة عمل ضمن ندوة الأزمة المالية و الاقتصادية الوطنية، في إطار المهرجان الوطني الثالث للتراث و الثقافة ، جامعة الملك عبد العزيز، بتاريخ 21 مارس 2010.
- 4 - للمزيد من التفاصيل يرجى النظر في:
- أشرف محمد دوابة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-45.
- متولى عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 335-339.
- هناء الحنيطي و ملك خصاونة، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة الاقتصادية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات ، الفرص ، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة ، يومي 03-05 نوفمبر 2009 م، ص ص 10-13.

- زكريا بله باسي، الأزمة المالية العالمية و أبرز الأسباب و العوامل المخفزة و الدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى الأزمة المالية، جامعة الجنان ، طرابلس ، يومي 13-14 مارس 2009 م، ص ص 05-12.
- نادية العقون و صبرينة كردودي ، النظام المصرفي كبديل للوقاية من الأزمات ، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، خميس مليانة ، يومي 05-06 ماي 2009 م، ص ص 04-08.
- 5- يوسف أبو فارة ، ملامح و أسباب الأزمة المالية العالمية عام 2008 م وانعكاساتها على الدول النامية ، كتاب الملتقى الدولي الرابع، حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، جامعة دالي إبراهيم، يومي 08-09 ديسمبر 2009 م ، ص ص 28-32.
- 6- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009، ص ص 125-128.
- (*) - من الحالات الواضحة التي تظهر تأثير الدول النامية بانخفاض أسعار البضائع المصدرة هي حالة دولة جنوب إفريقيا و هي مصدر رئيسي لمجموعة البلاتين حيث تراجعت قيمة العملة الرند RAND بحوالي 40% مقابل الدولار الأمريكي، من جانب آخر تم التخلي عن حوالي 10.000 عامل بعد تراجع أو توقف الاستثمارات الأجنبية فيها.
- 7 - [http:// www. Asharqalawsat. Com/ sections.asp ? section= 6&epage economy& apage الاقتصاد=issuno= 10914.](http://www.Asharqalawsat.Com/sections.asp?section=6&epage=economy&apageالاقتصاد=issuno=10914)
- 8 - [http:// www. Asharqalawsat. Com/ sections.asp ? section= 6&epage economy& apage الاقتصاد=issueno10945.](http://www.Asharqalawsat.Com/sections.asp?section=6&epage=economy&apageالاقتصاد=issueno10945)
- 9 - [http:// www. Asharqalawsat. Com/ sections.asp ? section= 6&epage economy& apage الاقتصاد=issueno10981.](http://www.Asharqalawsat.Com/sections.asp?section=6&epage=economy&apageالاقتصاد=issueno10981)
- 10 - [http:// www. Asharqalawsat. Com/ sections.asp ? section= 6&epage economy& apage الاقتصاد=issueno10945 op.cit.](http://www.Asharqalawsat.Com/sections.asp?section=6&epage=economy&apageالاقتصاد=issueno10945op.cit)
- 11- [http:// www. Asharqalawsat. Com/ sections.asp ? section= 6&epage economy& apage الاقتصاد=issueno10920.](http://www.Asharqalawsat.Com/sections.asp?section=6&epage=economy&apageالاقتصاد=issueno10920)
- 12- [http:// www. Asharqalawsat. Com/ sections.asp ? section= 6&epage economy& apage الاقتصاد=issueno10924.](http://www.Asharqalawsat.Com/sections.asp?section=6&epage=economy&apageالاقتصاد=issueno10924)
- 13 -زايدي عبد السلام و مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 05-06 ماي 2009 م، ص ص 19-24.
- 14- محمود عبد الحفيظ المغبوب: آليات الحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية و سوق الطاقة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، ليبيا 2009/01/20، ص ص 08.
- 15- Alasrag Hussein : impact of the global financial crisis on the egyption economy , munich personal repec archive (MPRA), paper n° 12604, January 2009, online at [http:// mpra.ub.uni- muenchen.de/12604/](http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12604/), visited 26/02/2009.
- 16- عبد الرحمن مبتول، استمرار الأزمة المالية العالمية سيلحق أضرارا بالاقتصاد الجزائري ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الشروق اليومي حول الأزمة المالية العالمية، 2008/10/05 م على الرابط:
[http:// www. Echorouk online. Com/ ara/ economie/ 26871.html/.](http://www.Echoroukonline.Com/ara/economie/26871.html/)